



حقيقة | محاسبة | إصلاح الأجهزة
تعويض الضحايا | مصالحة

عريضة توقيع شعبية مبادرة العدالة الانتقالية أولاً

علشان الأمن يرجع للشارع تاني، وعلشان نعرف الحقيقة، وعلشان اللى اتظلم ياخذ حقه، وعلشان الشرطة تبقي ملك الشعب، وعلشان فلوسنا ترجع لينا لازم، العدالة الانتقالية أولاً.

"إن ثورة 25 يناير المجيدة والتي نجحت في إسقاط أنظمة الإستبداد المتعاقبة في موجاتها الثلاثة، لن تنتصر إلا بمحاسبة وملاحقة من قتلوا المصريين ونهبوا أموالهم طيلة ثلاثون عاماً، وحتى إنتخاب رئيس جمهورية بعد تعديل دستور 2012 المعطل، فلا ثورة بدون عدالة تحميها، ولن تتم محاسبة نظام مبارك والمجلس العسكري والإخوان بقوانين ونظام عدالة وُضع لحمايتهم، ولذلك فنحن نحتاج أن تكون للثورة قوانينها وقراراتها التي تحميها وتؤمنها وفي نفس الوقت تضمن محاكمات غير استثنائية تطبق فيها معايير المحاكمة العادلة والمنصفة"

لذلك أطلب أنا الموقع أدناه - بصفتي مواطن مصري- القائمين على شؤون البلاد بتنفيذ المطالب الآتية، وأتعهد بأني سألتزم بالنضال السلمي من أجل تحقيق تلك المطالب وهي:

1- وضع مادة بالتعديلات الدستورية على دستور 2012 المعطل والمنتظر طرحها للاستفتاء خاصة بالعدالة الانتقالية تتضمن التالي:

- **إعتراف الدولة بالجرائم** التي إرتكبتها موظفيها وتابعيهم والتي شكلت انتهاكاً لحقوق المصريين والسياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية منذ عام 1981 وحتى الآن.
- **محاسبة** كل من تورط في هذه الجرائم في محاكمة تتوافر فيها ضمانات المحاكمة العادلة والمنصفة.
- **إعادة هيكلة وإصلاح أجهزة الدولة** وخاصة الأجهزة الأمنية المتورطة في إرتكاب تلك الجرائم.
- تعويض وجبر الضرر **لمن أصيب بضرر** من تلك الجرائم والنص على حقوقهم في الإدعاء المباشر
- **العزل السياسي** يكون بحكم قضائي وبعدها يتم وضع أسس للمصالحة الوطنية بعد اتباع الخطوات السابقة.

2- إصدار قانون العدالة الإنتقالية الثورية وقانون إعادة هيكلة وإصلاح جهاز الشرطة وقانون **ضحايا المحاكمات العسكرية للمدنيين**.

المحافظة:

الإسم:

الرقم القومي:

التوقيع: